د. حسن حنفي *

وحدة الأمة

ليست الوحدة شعارات أو تمنيات، بل هي وحدة عملية تتحقق في الواقع ويشعر الناس بآثارها وأهميتها ونفعها وصلابتها، تتحقق بفتح الحدود، ورفع الحواجز الجمركية، وحرية التجارة، وإلغاء تأشيرات الدخول في «شنجن» عربي.

إذا كانت القضية الأولى في اليسار الإسلامي هي تحرير الأرض من الاحتلال واستكمال حركة التحرر الوطني، والقضية الثانية هي تحرير المواطن من كل صنوف القهر، والقضية الثالثة هي العدالة الاجتماعية ضد التفاوت الشديد بين الأغنياء والفقراء فإن القضية الرابعة هي وحدة الأمة، عربية أو إسلامية.

فقد قضي على الدولة العثمانية وتقطعت أطرافها بعد الحرب العالمية الأولى، وسقطت الخلافة بعد الثورة الكمالية في 1923، ووجد العرب في القومية العربية بديلا يحميهم من أطماع الاستعمار التي لم تتوقف، ويلم شمل الدول العربية التي تشتت بفعل اتفاقية سايكس- بيكو، ثم انهارت القومية العربية بعد هزيمة يونيو 1967، وانتهى المشروع العربي التحرري القومي إلى احتلال مصر وكل فلسطين وسورية، وبعد أن عادت إليها الروح في حرب أكتوبر 1973 انهارت مرة أخرى بعد غزو العراق لإيران في 1980 في حرب الخليج الأولى، وحدث تناقض بين الثورة العربية والثورة الإسلامية، ثم غزو العراق للكويت في 1990 حرب الخليج الثانية، وحدث تناقض بين القومية والقطرية.

والآن تغزى الدول من جديد كما حدث في العراق وأفغانستان، وتفكك الأوطان كما يحدث في السودان والصومال، وتتحول إلى فسيفساء طائفية عرقية مذهبية، سنية وشيعية وكردية وتركمانية في العراق، وسنية مارونية درزية في لبنان، وسنية شيعية في دول الخليج، ومسلم قبطي في مصر، وعربي بربري في المغرب العربي كله، وعربي أفريقي في السودان، وزيدي شافعي في اليمن، ونجدي حجازي في السعودية، وصومالي سنغالي في موريتانيا، ومغربي صحراوي في المغرب الأقصى. وبالتالي تأخذ إسرائيل شرعية جديدة من طبيعة الجغرافيا السياسية في المنطقة لإقامة دولة قومية يهودية في فلسطين، وطرد أكثر من مليون فلسطيني من عرب 1948، وتمنع أكثر من مليونين آخرين من اللاجئين من نكبة 1948 ونكسة 1967، وتنتهي أي قوة وحدوية في المنطقة، إسلامية أو عربية أو قطرية في الدول التاريخية في المنطقة، مصر والعراق والمغرب، ويقضي على إمكان تكوين قطب إسلامي أو عربي في مواجهة القطب الأول، الولايات المتحدة الأميركية، وإقامة عالم متعدد الأقطاب، فالعولمة ذات اتجاهين وليست ذات اتجاه واحد، توحيد المركز، مجموعة الثماني، الشركات المتعددة الجنسيات، الغرب الصناعي، وتفتيت الأطراف في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية كي تبقى سوقا للاستهلاك أو مصادر للمواد الأولية أو العمالة الرخيصة.

وقد ذكر لفظ «الأمة» ومشتقاته في القرآن نحو مئة وثماني عشرة مرة. منها ما يقرب من الثلث بمعنى الأم والرحم، فالأمة بمنزلة الأم، أم الجميع، والثلثان تقريباً بمعنى الأمة، معظمها بالمفرد «أمة» وأقلها بالجمع «أمم»، ومن اللفظ اشتق لفظ «إمام» بمعنى القيادة، والنادر «أمي» بمعنى صاحب العلم الطبيعي الذي لا يأتي فقط من القراءة والكتاب، فمحور استعمالات «الأمة» كفرد نحو النصف.

وهي أمة واحدة، تعبيراً عن الإله الواحد، وانعكاساً لصفة الوحدانية في حياة البشر، «إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ»، وهي أمة مسؤولة عن البشر جميعاً، فَهِيَ أَحَدُ الأُمَم «فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلاءِ شَهِيداً». وهي صاحبة رسالة «وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ». وهي رسالة الإله الواحد الذي يتساوى أمامه الجَمِيعُ، وحدانية البشر، من دون تمييز بين قوة وضعف، كثرة وقلة، لون أو لغة أو دين، أمة تدعو وتبلغ وتبين للناس، وهي رسالة خلقية توحيدية لا تقوم على المعيار المزدوج أو قسمة البشر إلى مركز ومحيط، متحضر وبدائي «رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ». وهي أمة وسطية لا تغالي. تأبى التَطَرُّفَ وَالغُلُوَ «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَاسِ وَيَكُونَ الرَسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا». وهي أمة مُلتزمة تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، لذلك كانت خير أمة أخرجت للناس «كُنتُمْ خَيْرَ أُمَةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَاسِ تَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ المُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ». هي أُمَّةُ إِبْرَاهِيمَ «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً». هي أمة في التَارِيْخ لها عُمرُ كالأفراد لا تقلدها غيرها من الأمم السابقة. فالمتقدم لا يقلد المتأخر «إِنَا وَجَدنا آبَاءنا على أمةٍ وَإِنا على آثارهمْ مقتدون»، وبالرغم من أن المسؤولية فردية «وَكُلُهُمْ آتِيهِ يَوْمَ القِيَامَةِ فَرْدًا»... و«وَكُلَ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاه طَائِرَه فِي عُنُقِهِ»، إلا أن المسؤولية أيضا جماعية «أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَةٍ»... و«كُلَمَا دَخَلَت أمة لعنت أختها»، جزاء التقليد الذي يؤدي إلى الهلاك وعدم تحمل المسؤولية الجماعية.

ليست وحدة الأمة بالضرورة وحدة سياسية مركزية كما كانت الحال في السابق في الدول الأموية والعباسية حتى العثمانية، فقد كانت الخلافة اسمية، والأمصار مستقلة عنها، أكثر أو أقل، بل هي وحدة الأخوة والتعاطف المشترك، الوحدة الوجدانية، وهي أيضاً وحدة نسق القيم والمبادئ والتصور المشترك للعالم المستمد من التوحيد، وهي وحدة التضامن الاجتماعي والشعور بالأمة. وهي وحدة المبادئ والغايات، المقاصد والأهداف لتحقيق الإسلام كنظام مثالي للعالم، وبلغة المحدثين هي وحدة الثقافة والحضارة ونسق القيم والتصور للحياة، وهي وحدة الجوار الجغرافي والتاريخ المشترك، وهي وحدة المصالح في الحرية والاستقلال والتنمية والتعاون ضد الأخطار المشتركة، الاستعمار وكل أشكال الهيمنة، والصهيونية كاستعمار استيطاني جديد.

لا تعني وحدة الأمة بالضرورة وحدة سياسية كما كانت الحال عند القدماء في نظام الخلافة بل تعني اللامركزية التي طالما دافع عنها المصلحون، وقد تعني الفدرالية أي سلطة مركزية في الدفاع والخارجية، وسلطات محلية في التنمية والحكم المحلي، جمعاً بين العام والخاص، وقد تكون تعاوناً إقليمياً بين دول الجوار مثل مجلس التعاون الخليجي ومجالس التعاون بين كل دولتين جارتين قريبتين مثل مصر وليبيا، مصر والسودان، مصر والأردن، مصر والسعودية أو بعيدتين مثل مصر وتونس، مصر والجزائر، مصر والمغرب، مصر والعراق، مصر وسورية، فمصر باستمرار هي أحد الأطراف بدلاً من الشكل القديم للوحدة المركزية بقيادة الدولة- القاعدة.

لا تعود وحدة الأمة إلا تدريجياً ابتداء من وحدة الأقطار والحوار الداخلي بين تياراتها المختلفة في جبهة وطنية أو ائتلاف وطني مع اتفاق على الحد الأدنى على البرامج الوطنية، ثم تبدأ وحدة دول الجوار مثل الوحدة المدنية بين الشمال والجنوب، وحدة سياسية في دولة مركزية واحدة، ثم تأتي وحدة مجالس التعاون مثل مجلس التعاون الخليجي كنوع من الفدرالية، ثم تأتي مجالس التنسيق والتعاون بين دولتين، قريبتين أم بعيدتين كما تفعل مصر، ثم تأتي الوحدة الإسلامية في النهاية، في صورة عالم إسلامي متفق في الأهداف، يكوّن كتلة تاريخية كبيرة مثل باندونج، العالم الثالث، عدم الانحياز، دول القارات الثلاث.

ليست الوحدة شعارات أو تمنيات، بل هي وحدة عملية تتحقق في الواقع ويشعر الناس بآثارها وأهميتها ونفعها وصلابتها، تتحقق بفتح الحدود، ورفع الحواجز الجمركية، وحرية التجارة، وإلغاء تأشيرات الدخول في «شنجن» عربي. فالعرب يتمتعون بالشنجن الأوروبي، ويمنعون بالساعات في مطاراتهم أو يُرحلون حيث أتوا حرصاً على الأمن، وقد كانت السوق العربية المشتركة في أوائل الخمسينيات أسبق من السوق الأوروبية المشتركة، وقد تستطيع معاهدة الدفاع العربي المشترك أن تمنع غزو الأقطار، واحداً تلو الآخر كما حدث في العراق وفلسطين. قرارات كثيرة وإنجازات قليلة، كلام كثير وأفعال قليلة «يَا أَيُّهَا الَذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ، كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ».

* كاتب مصري

المراجعات الفكرية للجماعات الأصولية: ما حقيقتها؟ (1- 2)

د. عبدالحميد الأنصاري *
aeansari@qu.edu.qa

من أهم هذه التحولات أو التراجعات التي أقدمت عليها الجماعة الإسلامية أنهم رأوا أن السادات قتل شهيداً كما قال زعيمهم «كرم زهدي» ويرى الشيخ «ناجح إبراهيم» مفكر الجماعة في كتابه «الإسلام وتحديات القرن 21» أن الصلح جائز مع إسرائيل مستشهداً بهدنة الرسول -صلى الله عليه وسلم- مع اليهود، وأن «الجهاد» وسيلة وليس غاية.

شهدت الساحة المصرية على امتداد السنوات العشر الأخيرة سلسلة من عمليات المراجعات الفكرية والفقهية قامت بها الجماعات الأصولية المتشددة التي كانت وراء أحداث العنف على امتداد العقود الأخيرة من القرن الماضي في مصر، هذه المراجعات تعد بمنزلة اعترافات علنية صريحة من قبل هذه الجماعات بأنها ضلت الطريق، ولذلك فهي تريد تصحيح أخطائها الفكرية وتعلن توبتها على الملأ عبر عمليات المراجعة النقدية لطروحها الفقهية وسلوكياتها السياسية الخاطئة حول شرعية العنف والقتل والتكفير والحكم بجاهلية المجتمعات الإسلامية، ولعل أولى تلك المراجعات الأصولية ما بدأته «الجماعة الإسلامية» التي كانت وراء سلسلة من عمليات العنف، أبرزها مقتل الرئيس السادات -رحمه الله- في 1981/10/6، فقد قام القادة التاريخيون للجماعة بإعلان مبادرتهم حول وقف العنف في 1997/6/5، من طرف واحد، وهم في أعماق السجون والمعتقلات، إلا أن هذه المبادرة الإيجابية لم تحمل على محمل الجد ولم تحظ باهتمام واسع لا من قبل الإعلام المصري ولا السلطات، بل كانت هناك شكوك واسعة حولها، ومع ذلك حظيت الجماعة ببعض التسهيلات داخل السجون وخارجها وأفرجت السلطات عن آلاف المعتقلين من الجماعة والمتعاطفين معهم الذين كانوا معتقلين بقانون الطوارئ من دون صدور أحكام قضائية ضدهم، وكان لابد من مرور عدة سنوات حتى تتأكد جدية التوبة وصدور قرار جماعي باعتماد المبادرة من قبل «مجلس شورى الجماعة» في 24- 3- 1999 وقيام الجماعة بإصدار 7 كتب منها 4 باسم «تصحيح المفاهيم والمراجعات» عام 2002، و3 كتب بعد خروج أمير الجماعة «زهدي» وإطلاق سراحه في 2003/29/9 وتبع ذلك إطلاق سراح ألف من أعضاء الجماعة المقدر عددهم بـ50 ألفا، منهم 14 ألفاً في السجون، ثم كرّت السبحة الأمنية لتخرج حباتها المعتقلة تباعاً حتى تم الإفراج عن آخر الأسماء المهمة عام 2007 مع حلول الذكرى العاشرة لمبادرة وقف العنف التي أطلقتها الجماعة قبل عشر سنوات، وبذلك أقفل الملف الأمني للجماعة لتتحول إلى جماعة سياسية-اجتماعية-دينية سلمية تنبذ العنف وتقبل بالتعددية والحوار أسلوباً للمعارضة وتمارس العمل الدعوي والاجتماعي في إطار القانون والنظام العام.

وقد تكون هذه النتيجة الإيجابية هي التي أغرت الجماعية الأصولية الأخرى «جماعة الجهاد» لإعلان مبادرتها التي سميت «ترشيد الجهاد» على يد فقيه الجماعة «سيد إمام عبدالعزيز الشريف» المعروف بالدكتور «فضل» صاحب الكتابين المرجعيين للجماعة وهما «العمدة في إعداد العدة للجهاد» و«الجامع في طلب العلم الصحيح» والغريب أنه طبيب جراح لكنه حفظ القرآن في الصغر واهتم بدارسة الفقه والتفسير.

وأصبح المنظر الشرعي لجماعة «الجهاد» وأميرها، لكن مراجعات د. فضل التي جاءت في 111 صحفة تعتبر أهم مراجعات «الجهاد» على الإطلاق بعد 10 سنوات على مراجعات الجماعة الإسلامية، وجاء الإعلان عنها في ذكرى «مذبحة الأقصر عام 1997» بعنوان «ترشيد العمل الجهادي في مصر والعالم وفق الضوابط الشرعية» والتي أثارت موجة واسعة من الانتقادات والتلاسن الحاد بين قيادات الجماعة في الداخل والخارج خصوصاً من قبل «د. هاني السباعي» المقيم في بريطانيا الذي شكك وهاجم المبادرة، ومن قبل «مجلس شورى جماعة الجهاد في الخارج» الذي حذر من سماهم شباب الأمة من الإصغاء لمراجعات خريجي السجن، واتهم د.فضل بأنه «معول هدم وتثبيط للمجاهدين» وأوضح بيانهم المنشور في موقعهم الأصولي، وقد كتبته مجموعة «الجهاد» القديمة الموجودة مع الظواهري- الحليف الأول لـ«بن لادن»: «نريد أن نبيّن للجميع أن ما ذكره الشيخ فضل من اتهامات لقيادات المجاهدين وتشكيك في نياتهم فإن الحقيقة تقتضي مسؤوليته الأولى عن كل ما حدث من أخطاء، كيف لا وقد كان الأمير الأول في الجماعة»، وعلى العموم وبغض النظر عن هذا الخلاف بين الداخل والخارج فإن الذين في الداخل، وعددهم ألفان وقعوا على المبادرة ليتم الإفراج عن أغلبيتهم وليغلق الملف الأمني لـ«الجهاد» تبعاً للجماعة الإسلامية.

الآن دعونا نتعرف على أبرز الملامح الفكرية والسياسية للمراجعات لكل من الجماعة الإسلامية و«الجهاد»: كما أسلفنا فقد أصدرت الجماعة الإسلامية 7 كتب لتشرح موقفها الجديد من تحولها الفكري من جماعة تعتنق العنف والتطرف إلى جماعة دعوية تؤثر السلام والنصح والدعوة بالتي هي أحسن.

وقد ترجمت الجماعة بعض تحولاتها إلى الإنكليزية ونشروا كتبهم على نطاق واسع وبدأوا بتدريس أبحاثهم الشرعية في سجون المحافظات المختلفة محددين الأسس الشرعية لتحولهم إلى العمل السلمي.

ومن أهم هذه التحولات أو التراجعات أنهم رأوا أن السادات قتل شهيداً كما قال زعيمهم «كرم زهدي» ويرى الشيخ «ناجح إبراهيم» -مفكر الجماعة- في كتابه «الإسلام وتحديات القرن 21» أن الصلح جائز مع إسرائيل مستشهداً بهدنة الرسول -صلى الله عليه وسلم- مع اليهود، وأن «الجهاد» وسيلة وليس غاية، ولذلك ينتقد العرب لرفضهم قبول تقسيم 1948 ويقول «لو قبل عرفات مقعد التفاوض الذي عرضه عليه السادات مع إسرائيل لكانت له دولة منذ عام 1977. وإن سورية فوّتت على نفسها الفرصة، برفضها التفاوض في السبعينيات مع إسرائيل وتتمنى اليوم ما رفضته بالأمس»، وتنتقد الجماعة «طالبان» لأنها فرضت العزلة على نفسها، وحين تربعت على الحكم لم تعمل مصالحة وطنية، وكذلك الحركات الإسلامية لإغفالها خيار الصلح كخيار استراتيجي وبالنسبة لطروح سيد قطب يرى القادة التاريخيون للجماعة أن «قطب» أديب وليس بفقيه، وأنه من الخطأ التعامل مع مصطلحات الحاكمية والجاهلية باعتبارها من أصول الفقه، ولذلك يرفضون الحكم على المجتمعات الإسلامية بأنها ديار كفر لمجرد عدم تطبيق الشريعة، ويعذرون الحاكم في عدم تطبيق الشريعة بسبب التحديات العالمية، ولا يرون بأساً في الاحتكام إلى القوانين المدنية في ما يتعلق بالربويات والجنايات للضرورة... وأما الديموقراطية الغربية فإن فيها ما هو صالح ومتفق مع مبادئ الإسلام بما فيها فكرة الأحزاب.

...يتبع

* كاتب قطري- تنشر بالمشاركة مع «الوطن» القطرية

د. عمرو حمزاوي *

جولة بوش الشرق أوسطية - القضايا والمضامين

يحمل الرئيس الأميركي في جعبته في أثناء زيارته المرتقبة خلال ساعات لمنطقة الشرق الأوسط جملة من الملفات في مقدمها: مستقبل الوجود الأميركي في العراق، والملف النووي الإيراني والسعي إلى صياغة ترتيبات أمن جماعي للخليج مستبعداً طهران، ودعم المفاوضات الجارية بين الإسرائيليين والفلسطينيين أملاً في تسوية شاملة، ومناقشة الأزمة اللبنانية سعياً إلى تحجيم «حزب الله» والضغط من لبنان على سورية وإيران.

تبدأ خلال سويعات قليلة الجولة الشرق أوسطية الأخيرة للرئيس الأميركي جورج بوش التي ستشمل دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل وفلسطين ومصر. ويبدو أن هناك أربع قضايا رئيسية وراء عودة بوش إلى الشرق الأوسط ومحاولة إدارته في عامها الأخير تنشيط أدواتها الدبلوماسية.

فهناك أولاً؛ مستقبل الوجود الأميركي في العراق. مع التحسن النسبي للأوضاع الأمنية في العراق، تبلورت ملامح توافق بين الجمهوريين والديموقراطيين يقضي بالاتفاق قريبا على جدول زمني لتخفيض عدد القوات الأميركية وتغيير طبيعة دورها على نحو يمكن سحبها من المناطق الريفية وتركيزها في المناطق الحضرية في قواعد عسكرية ممتدة مع تكليفها بمهام تتعلق أساساً بمواجهة بقايا عناصر «القاعدة» وتأمين الحدود. يسعى بوش من خلال زيارته الحالية إلى تهيئة حلفاء الولايات المتحدة خصوصاً في الخليج لهذا التحول وضمان تعاونهم مع واشنطن على نحو يحول دون نشوء فراغ أمني يهدد العراق وجيرانه.

تأتي ثانياً مجموعات الملفات المرتبطة بإيران ودورها الإقليمي. وعلى الرغم من أن احتمالية قيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية ضد إيران قد تراجعت كثيراً بعد التقرير الأخير للوكالات الاستخباراتية الأميركية الذي أكد توقف برنامج التسلح النووي الإيراني في 2003، فإن إدارة بوش مازالت ترى في الجمهورية الإسلامية مصدر التهديد الأكبر الوارد على المصالح الأميركية بالمنطقة وتريد حشد الحلفاء وراء سياسة صراعية ترمي إلى احتواء إيران ودفعها نحو سباق تسلح يستنزف طاقتها الاقتصادية المأزومة بالفعل. حجر الزاوية هنا بالإضافة إلى صفقات الأسلحة التي أبرمت بين واشنطن ودول مجلس التعاون الخليجي في 2007 هو البحث في ترتيبات أمن جماعي للخليج يستبعد إيران ويبقي على الدور المركزي للقوة العظمى، صاحبة القواعد العسكرية، قائماً دون تغيير. نعم انفتحت الولايات المتحدة جزئياً على إيران فيما يتعلق بالساحة العراقية وشرعت في حوار أمني معها، إلا أن بوش بل والأصوات النافذة بالحزب الديموقراطي لم تستبعد مطلقاً إمكانات التصعيد ضد إيران وأكدت مراراً أهمية تحجيم نفوذها المتصاعد.

الأمر الثالث يذهب بنا إلى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ودور الولايات المتحدة في الوفاء بما وعدت به من مساعدة الطرفين على التوصل إلى اتفاق نهائي خلال العام الحالي. تؤشر عودة الولايات المتحدة إلى دبلوماسية السلام ودبلوماسية مؤتمرات السلام بعد غياب طويل على قناعة واشنطن بصعوبة حشد الحلفاء العرب وراء تصعيدها المرتقب إزاء إيران دونما استثمار بعض الجهد لإحراز تقدم على صعيد القضية الفلسطينية. المشكلة هنا أن إدارة بوش الراحلة لا تملك القوة الكافية للضغط على إسرائيل لبدء محادثات جدية حول الوضع النهائي ومفرداته؛ القدس واللاجئون والمستوطنات وحدود دولة فلسطين. ربما نجح بوش في الحصول على تعهدات إسرائيلية جزئية بوقف النشاط الاستيطاني وقدم بذلك طوق نجاة جزئياً للرئيس الفلسطيني محمود عباس، إلا أنه بعيد كل البعد في عام الانتخابات الرئاسية الأميركية عن دفع حكومة أولمرت إلى ما هو أبعد من ذلك.

أخيراً، لا شك أن بوش سيطرح في العواصم العربية خاصة الرياض والقاهرة رؤية إدارته للأزمة اللبنانية. الخط الأحمر الأميركي هنا هو عدم إعطاء قوى «8 آذار» وحلفائهم الإقليميين في طهران ودمشق الفرصة لإنهاء التنازع على مقعد الرئاسة الشاغر على نحو يمكن تسويقه باعتباره نصراً سياسياً جديداً. لا تريد واشنطن توافقاً بين الفرقاء اللبنانيين على حساب ما تراه مصلحة حيوية في تحجيم «حزب الله» والضغط من لبنان على إيران وسورية وربما محاولة إبعاد الثانية عن الأولى. لا تحمل الوصفة الأميركية تجاه لبنان بشائر حل سريع، بل تداعياتها هي مزيد من الاستقطاب والتنازع.

هذه هي قضايا بوش قبيل جولته الأخيرة في الشرق الأوسط وما يحمله بجعبته. ليس بذلك الكثير مما يتجاوب مع المصالح العربية، بل خسائر محتملة إن اندفعت دول المنطقة نحو مقاربة صراعية احتوائية تجاه إيران أو وافقت على النهج الأميركي في لبنان.

* كبير باحثين بمؤسسة «كارنيغي» – واشنطن.

محمد صادق الحسيني *

عندما يأفل النجم الأميركي!

إن العقل الجمعي العربي يتقدم بخطى حثيثة على حساب العقل الفردي أو الانفرادي أو الانعزالي المتقاتل والمتصارع كما تتوق أميركا وترغب وتلح على إثباته!
وهذا يعني في ما يعني أن نجم أميركا بدأ يأفل في المنطقة فعلاً بعد غرق سفنها في أكثر من مستنقع.

رغم كل التحشيد السلبي الأميركي ضد طهران والضغوط الهائلة التي مورست على دول ما سمي بمعسكر الاعتدال لتشكيل جبهة مضادة استعداداً لإعلان الحرب ضدها، فقد تم توديع العام المنصرم واستقبال العام الجديد بتسارع واضح وملفت للتحولات الإيجابية بين الضفتين!

فبعد توديع العام الفائت بدعوة استثنائية للرئيس أحمدي نجاد لحضور قمة الدوحة الخليجية وظهوره بمنزلة النجم اللامع في تلك الصورة التي دخل فيها القمة «فاتحا» وهو يشبك يديه بيدي العاهل السعودي تلتها مباشرة دعوة الأخير له لتأدية مناسك الحج كضيف شرف مرموق و«مأمون الجانب»، أي قابل للثقة والاطمئنان والجلوس إليه للتداول معه بكل قضايا الأمة الكبرى من فلسطين إلى لبنان مروراً بالعراق، افتتحت جمهورية مصر العربية أولى صفحات العام الجديد باستقبال كبير مفاوضي الملف النووي الإيراني السابق والممثل الشخصي الحالي لمرشد الثورة الإسلامية الإيرانية الدكتور علي لاريجاني في القاهرة، مفاتحة إياه بكل القضايا والملفات الأمنية والسياسية والاستراتيجية التي لا تخص العلاقات الثنائية المجمدة بين البلدين فقط، بل كل الملفات المثيرة للجدل بين العالمين العربي والايراني وهموم الإقليم المضطرب الذي نعيش فيه، وبذلك تعطي مصر إشارة عالية التردد بتنامي منسوب التعاون والتضامن مع إيران الجارة المسلمة، وهو ما يجب وضعه في إطار الانتصار للعقلانية السياسية على حساب الانزلاق في فخ الحس الغرائزي الذي دفعت الإدارة الأميركية، ولاتزال، باتجاهه بقوة في مجال العلاقة بين الضفتين!

الأنباء المتوافرة لدينا من مصادر عربية وإيرانية متطابقة تفيد بأن العرب بمعسكريهم «المعتدل» و«المتشدد» -حسب التصنيف الأميركي طبعا- يتجهون إلى دعوة الرئيس أحمدي نجاد إلى قمة دمشق الربيعية العربية، وأن الرئيس الايراني سيكون مرة أخرى نجم المؤتمر، طبعاً وكما هو مفترض سيسبق ذلك مصالحة سعودية سورية يعد لها على قدم وساق ويعمل على إنجازها أكثر من طرف عربي وإقليمي، مما يقوي الاعتقاد بأن العقل الجمعي العربي يتقدم بخطى حثيثة على حساب العقل الفردي أو الانفرادي أو الانعزالي المتقاتل والمتصارع كما تتوق أميركا وترغب وتلح على إثباته!

إن هذا يعني في ما يعني أن نجم أميركا بدأ يأفل في المنطقة فعلا بعد غرق سفنها في أكثر من مستنقع، وبالتالي فإن ثمة عالماً ينهار وإن ببطء، وإنه بالمقابل ثمة عالم آخر ينهض وإن ببطء أيضاً، يمكن للعرب وإيران ومعهما تركيا إذا ما ضمت إلى الجهود المشتركة بفاعلية أكثر، وإذا ما أبدت هي أيضا خياراتها وأظهرت مشرقيتها بشكل أكثر إشراقا من ذي قبل!

طبعا نحن لا نقول هذا لا من قبيل المبالغة ولا من قبيل الإفراط بالتفاؤل بقدر ما نقوله من باب الحساب الدقيق للوقائع والأحداث، حتى إن حاول الأميركيون وبعض المراهنين والمنبهرين بهم في المنطقة، التقليل من أهمية كل ما ذكر أو زادوا من صراخهم أو ألحوا على الطلب من الأميركي المنكفئ الاستمرار في تحشيده السلبي ضد طهران، ولكن لمصلحة رغبات ومتطلبات محلية وفئوية صغيرة هنا أو هناك كما يفعل بعض الموتورين من منظري «الانتداب الديموقراطي» الدولي على لبنان!

فهؤلاء بنظر البعض إنما يعملون لغرض تغطية انسحابهم أكثر من اعتقادهم بإمكان إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وذلك عملا بنظرية الانسحاب «المشرف» التي نظر إليها الكبار من عقلاء أميركا، ومن بينهم لجنة بيكر-هاميلتون التي حاول الرئيس الأميركي، ولايزال، التحايل عليها وعدم الإذعان إلى نصائحها ولكن إلى حين!

على أي حال فإن المتتبعين بعمق لما يحصل في أروقة الحوارات العربية-العربية والعربية-الإيرانية وجهود المصالحات الجارية على أكثر من صعيد بين القوى العربية أولا، التي حاول الأميركيون تقسيمها إلى «فسطاطين» من دون جدوى، والعرب والإيرانيين الذين يتقدمون بتسارع معقول لفهم وتفهم الخصوصيات العربية، يؤكدون أن المعادلات الاقليمية في محيطنا العربي والاسلامي تتجه شيئا فشيئا وإن ببطء، ولكن بثبات إن شاء الله نحو مزيد من صناعة الثقة المتبادلة ومزيد من إعادة إحياء الفريضة الغائبة، أي التضامن العربي-الإسلامي، ومزيد من إعادة تثبيت جسور التواصل بين الأطراف المختلفة.

* الأمين العام لمنتدى الحوار العربي - الإيراني